الجمهـــوريـة التـونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الرابعة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 11

*** تاريخ الاجتماع:** الجمعة 03 أفريل 2026

*** جدول الأعمال:**

الاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري حول مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار **(عدد 26 /2024).**

*** الحضور:**

- الحاضرون: 04
- المعتذرون: 01
- الغـائبون: 05
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 14

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و30 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 13 و55 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الجمعة 3 أفريل 2026 للاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، وذلك في إطار جلسات الاستماع التي أقرتها سابقا حول مقترح القانون عدد 2024/26 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار.

وترأس الجلسة السيد صابر الجلاصي رئيس اللجنة بحضور السيد طارق المهدي نائب الرئيس والسيد صالح السالمي المقرر والسيد طارق الربعي، بالإضافة إلى عدد من النواب من غير أعضاء اللجنة. كما واكب الجلسة السيد وليد حاجي النائب مساعد الرئيس المكلف بالعلاقات مع المواطن ومع المجتمع المدني .

وفي بداية الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة بمسار دراسة مقترح القانون وبجلسات الاستماع التي عقدتها سواء مع جهة المبادرة أو مع عدد من المنظمات، مؤكدا عزم اللجنة على مواصلة سلسلة الاستماعات والمضي قدما في دراسة هذه المبادرة التشريعية الهامة إلى حين استكمال النظر فيها ورفع تقرير في شأنها إلى مكتب المجلس خلال الأسابيع القليلة القادمة.

وفي عرض موجز، أفاد رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري أن الاستثمار الفلاحي هو أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الوطني حيث يساهم القطاع الفلاحي في تونس بنحو 10 % من الناتج الداخلي الخام كما أنه يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي وضمان السيادة الغذائية وخلق فرص العمل خاصة في المناطق الريفية، حيث يشغل القطاع الفلاحي بين 13% و16% من اليد العاملة النشيطة حسب آخر إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء فضلا عن مساهمته في الترفيع في العائدات الوطنية من خلال تصدير المنتوجات الفلاحية، حيث بلغت قيمة صادرات القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية في تونس، وخاصة زيت الزيتون والتمور، حوالي 9,2 مليار دينار خلال سنة 2024، ممثلة بذلك حوالي 15 % من إجمالي الصادرات الوطنية، هذا بالإضافة إلى دوره الاجتماعي المتمثّل في تحسين مستوى معيشة الفلاحين والحفاظ على الاستقرار والتماسك الجهوي.

كما يُعد الاستثمار في القطاع الفلاحي أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة عبر استخدام تقنيات صديقة للبيئة تمكّن من تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد وتوفير الغذاء بشكل مستدام للأجيال القادمة فضلا عن تعزيز القدرة على مواجهة التغيّرات المناخية.

في المقابل، أوضح ممثلو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري أن الاستثمار في قطاع الفلاحة والصيد البحري يبقى رهين تأثيرات عدّة عوامل أهمها السياسة الاقتصادية للبلاد على المستوى المالي وتسهيلات القروض والنفاذ إلى كل أشكال التمويل وضبط نسب الفائدة وطرق معالجة المديونية ومنظومة التأمين الفلاحي والمنظومة الجبائية، إلى جانب سياسة الأسعار سواء المتعلقة بمدخلات الإنتاج الفلاحي أو المتعلقة بما بعد الإنتاج.

كما أوضحوا أن الاستثمار الفلاحي يتأثر بالمنظومة العقارية ونسق التعاطي معها وكذلك بالتغيّرات المناخية التي قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات الحرارة وتراجع الموارد المائية والمساحات الرعوية بالإضافة إلى ما تسببه من كوارث طبيعية وجوائح.

وتبعا لكل هذه العوامل التي تعزز خصوصية القطاع الفلاحي، يؤكد الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري على ضرورة إيلاء قانون الاستثمار أهمية قصوى تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصية ويدعو إلى إجراء تقييم موضوعي وعلمي للقانون الحالي يرتكز على تشخيص ودراسة الترابط بين الآليات المتاحة والنتائج المحققة بناء على الأهداف المرسومة ومن ثم مراجعته من منطلق يتبنى كل هذه الأبعاد ويسخّرها حتى تصبح بالضرورة مقومات أساسية لنجاح الاستثمار الفلاحي كما يحث على اعتماد مقاربة شاملة تعمل على تحسين مناخ الاستثمار وتعزز من جاذبيته.

من جهة أخرى، أكد ممثلو الاتحاد أن تواتر الأزمات العالمية، انطلاقا من جائحة الكوفيد وحرب روسيا وأكرانيا، أثبت ضرورة تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية لمجابهة المنافسة الدولية وتجنب المضاربة والاحتكار في المعاملات التجارية العالمية، إضافة إلى الحرب الحالية بين إيران وأمريكا التي تفرض علينا استباق تداعياتها وتحصين اقتصادنا بآليات تشريعية ناجعة وشاملة.

وفي تطرقهم إلى فصول مقترح القانون، ثمّن ممثلو الاتحاد هذه المبادرة التشريعية وأبرزوا أهميتها معتبرين في الآن نفسه أن بعض الفصول تتطلب مزيدا من التعمق والمراجعة والتدقيق من حيث المضمون والتبويب. كما تقدموا ببعض المقترحات الإضافية، على غرار تمكين كل أنشطة الخدمات والتحويل الأولي للمنتوجات الفلاحية المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية من الانتفاع بامتيازات جبائية ومالية وسحب الامتيازات اللامادية، المقتصرة حاليا على عمليات الإحداث، على مشاريع التوسعة والتجديد كذلك، بالإضافة إلى المطالبة بإقرار منح أرفع لفائدة التثمين والخدمات في القطاع الفلاحي.

كما قدم ممثلو الاتحاد بعض المقترحات لوضع منظومة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي تتعلق بالتوجهات العامة لدفع الاستثمار في القطاع الفلاحي في ظل التأثيرات الكبيرة للتغيرات المناخية والأحداث العالمية على جميع القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي من خلال

اعتماد منظومة تشريعية موحدة لجميع القطاعات تتلاءم مع خصوصية القطاع الفلاحي بما يمكنه من أداء دوره الاجتماعي والتنموي بالأساس ومن تحقيق الأمن الغذائي.

كما أكدوا في ذات السياق على ضرورة إفراد القطاع الفلاحي بمنظومة خصوصية لتشجيع الاستثمار أو بباب خاص ضمن المنظومة الجامعة تراعي خصوصيته من خلال إحداث مخاطب وحيد للمستثمر في القطاع الفلاحي واعتماد تشجيعات خاصة لكل منظومة من المنظومات الفلاحية تدرج ضمن الخطط الخاصة بتطويرها وإعطاء الوزير المكلف بالقطاع مرونة في التصرف في الامتيازات من خلال تغيير نسب المنح حسب المتغيرات ومتطلبات المرحلة.

كما لاحظوا أنه تم التركيز على تشجيع عمليات الاستثمار دون الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الإيجابية الهامة لتشجيع مرحلة الاستغلال على دفع الاستثمار، ودعوا من هذا المنطلق إلى ضرورة التركيز على التشجيع في مرحلة الاستغلال باعتبار أن ذلك يمكن أن يكون له تأثير أكبر على دفع الاستثمار.

وأمام الضعف الحاصل في عمليات التنسيق بين الهياكل المتدخلة في الاستثمار، أكد ممثلو الاتحاد على ضرورة وضع منصة رقمية للتعهد بملفات الاستثمار من مرحلة التصريح إلى مرحلة صرف المنح والمتابعة مع تخصيص باب للقطاع الفلاحي وتمكين المستثمر من متابعة تقدم دراسة ملفه.

كما انتقدوا آلية التعامل بنفس الإجراءات في تعهد ملفات الاستثمار بالنسبة إلى جميع المستثمرين وطالبوا في هذا الإطار بضرورة وضع مسار مبسط خاص بتعهد ملفات صغار ومتوسطي المستثمرين.

كما قدم ممثلو الاتحاد جملة من الملاحظات التي تتعلق بإجراءات تكوين الملفات وإنجاز المشاريع وقيادتها والجوانب الفنية والتصرف فيها إلى جانب غلاء تكاليف الاستثمار والاستغلال وصعوبة تثمين المنتجات الفلاحية وتسويقها من قبل المستثمرين. كما يعتبرون أن التشريعات الحالية المتعلقة بالتشجيع على الاستثمار لا تولي الأهمية الكافية للانتقال الإيكولوجي خصوصا مع التغيّرات المناخية التي يشهدها العالم والضغط على الموارد الطبيعية.

ودعوا بالمناسبة إلى ضرورة توجيه التشجيعات إلى الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأمن الغذائي لا سيما زراعات الحبوب والأعلاف واللحوم والألبان وكذلك الأنشطة التي لا تستهلك الكثير من المياه والتي لها القدرة على التأقلم مع التغيّرات المناخية.

وفي مداخلاتهم، أكد النواب ضرورة الاستئناس بالتجارب المقارنة بهدف وضع منظومة تشريعية مواكبة للعصر ولمتطلبات النمو والتنمية ببلادنا وقابلة للتطبيق على أرض الواقع بما يعزز مقومات تحقيق الأمن الغذائي ودعم الفلاحين، مؤكدين على ضرورة توسيع الخارطة

الاستثمارية من خلال استقطاب استثمارات كبرى حتى تشمل كل الأقاليم بما يعزّز العدالة بين الجهات ويقلّص الفوارق بينها.

كما أكد أعضاء اللجنة على مزيد حوكمة وحدات الإنتاج ومراجعة وتيسير إجراءات الرخص وخاصة المتعلقة بالآبار الفلاحية، بالإضافة إلى مزيد تسهيل التمويل البنكي.

ودعا بعض النواب إلى ضرورة وضع خطوط تمويل استثنائية للاستثمار الفلاحي ومنح خاصة لمربي المواشي والأبقار لتطوير الإنتاج، إلى جانب العمل على تحديث أساليب حوكمة الوحدات التعاضدية للإنتاج الفلاحي .

من جهة أخرى، أكد عدد من النواب على ضرورة سن قوانين واقعية وفق رؤية استراتيجية ذات معالم واضحة وإيجابية بالنظر إلى تأثيرها المتوقع على النسيج الاقتصادي الوطني، مشددين على الحاجة الملحة لبناء منظومة قانونية فعالة لدعم الاستثمار، وموصين في هذا الإطار بالعمل على الاستئناس بتجارب دول أخرى.

وتطرقوا في هذا السياق إلى التجربة المغربية التي أثبتت نجاعتها وانخرطت في هذا المسار منذ سنوات بشكل جدي وفعال من أجل تحسين منظومة الاستثمار، سواء عبر خلق أقطاب اقتصادية على المستوى الداخلي أو عبر عدة شراكات مع مجموعة من الدول والهيئات لجلب الاستثمارات الأجنبية خلال السنوات الأخيرة. كما ذكّروا بأن المغرب عملت على إصدار مجموعة من القوانين المتعلقة بالاستثمار بالإضافة إلى تحيين النصوص الجاري بها العمل وتسهيل عمليات التواصل وتبسيط الإجراءات عبر إحداث منصات رقمية مواكبة لتطور التكنولوجيا الرقمية، على غرار الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة لتحليل البيانات وغيرها، بما مكّن من إنشاء بنية استثمارية متكاملة ومتطورة تتماشى والعصر الرقمي وتعزّز بالتالي ثقة المستثمرين سواء من الداخل أو من الخارج.

وفي رده على تساؤلات النواب واستيضاحاتهم، أكد رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري أن الاستثمار في المجال الفلاحي هو أحد المحركات الرئيسية لنمو الاقتصاد الوطني وأحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة غير أن هذا القطاع يواجه تحديات هيكلية ويحتاج إلى حزمة من الإصلاحات. فبالإضافة إلى إصلاحات عاجلة لتحسين الإنتاج وضمان الأمن الغذائي، يرى أنه لا بد من حزمة إصلاحات عميقة وجذرية تتمثل خاصة في وضع استراتيجية زراعية وطنية تشمل تخطيطا طويل المدى للتعامل مع تغيرات المناخ وتراجع المخزون المائي من جهة أولى، والعمل على تحسين ظروف الفلاحين من جهة ثانية عبر تقديم تمويلات ميسرة وبنسب فائدة منخفضة على غرار ما هو معمول به في الدول المجاورة ومنها المغرب.

كما أكد على ضرورة العمل على ضمان سعر عادل للمنتجين لتشجيعهم على الاستمرار في الإنتاج بالإضافة إلى تشجيعهم على الزراعات المستدامة وتعزيز استعمال الطاقات المتجددة في مختلف المشاريع الفلاحية للتقليل من الكلفة وتحقيق الاستدامة.

وفي تفاعلهم مع مداخلات النواب، أكد ممثلو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري ضرورة إفراد القطاع الفلاحي بقانون خاص من أجل توفير أكثر ما يمكن من الظروف والعوامل والآليات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي. كما اقترحوا تنظيم يوم دراسي برلماني يشارك فيه الاتحاد ليتمكن من خلاله تقديم مقترحاته بخصوص إرساء منظومة استثمارية جديدة مندمجة ومتكاملة تهدف إلى تعزيز تنافسية القطاع واستدامته. كما تربط هذه المنظومة بين مختلف حلقات الإنتاج وتثمّن اعتماد التكنولوجيات الحديثة ونتائج البحث العلمي، وتشجع الابتكار في إطار عام وشامل يكرس خصوصية القطاع الفلاحي ويجمع كل الأبعاد التي تحيط بمناخ الاستثمار في إطار حزمة من الحوافز المبنية على الإنتاجية والقيمة المضافة ودعم انخراط المستثمرين في سلاسل القيمة.

وأفاد رئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري في ختام تدخله أن أبرز المشاكل المتعلقة بقانون الاستثمار الحالي تتمثل أساسا في البيروقراطية الإدارية المعقدة وطول الإجراءات، وعدم الاستقرار التشريعي، وصعوبة الحصول على التمويل البنكي الذي يمثل عائقا رئيسيا أمام المشاريع، مما يعيق الاستثمارات المحلية خاصة. هذا بالإضافة إلى ضعف الحوافز المخصصة للمستثمرين المقيمين والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة، مما يستوجب مراجعة جذرية للقوانين ذات العلاقة إذ أن كل القراءات تشير إلى أن القانون الحالي غير محفز بشكل كاف للمستثمرين وهو ما يستدعي التركيز على كيفية تجاوز هذه العقبات بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

وفي ختام الجلسة، أكد ممثلو الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد والبحري حرصهم على مزيد التعمق في دراسة مقترح هذا القانون واستعدادهم للتفاعل إيجابيا مع كل المقترحات حوله من أجل سنّ قانون يتعلق بالاستثمار يكون مرنا وناجعا ويوفر كل الضمانات الأساسية والحوافز المالية والجبائية للمستثمر التونسي والأجنبي. كما شددوا على ضرورة التقليص من الإجراءات وتبسيطها باعتماد الرقمنة وتكريس مبدأ الشفافية بما يعزز الثقة لدى المستثمرين.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مقترح هذا القانون على أن تُعقد جلسات استماع أخرى في شأنه خلال الفترة القادمة.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي